دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة

إعداد

أ/ عبدالعزيز مسفر محمد آل حسن الغامدي

طالب دكتوراة – قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة

أ.د/ فايز عبدالقادر المجالي

أستاذ دكتور – قسم علم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية

دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة

عبدالعزيز مسفر محمد آل حسن الغامدي*، أ.د فايز عبدالقادر المجالي

قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية.

***البريد الالكتروني: zenon2020z@gmail.com**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة. حيث تألفت عينة الدراسة من (433) أخصائي اجتماعي، منهم (316) أخصائياً، و (117) أخصائية، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة الدراسة بناء على الدراسات السابقة والبحث العلمي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن عامل ضعف الوازع الديني جاء في المرتبة الأولى المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة بمتوسط حسابي (4.59) ، بينما جاء عامل الأخذ بالثأر في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.27)، كما كشفت الدراسة العديد من العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة أهمها: ضعف الرقابة الوالدية على الأسرة، إدمان المخدرات، ، تقليد أحداث الأفلام ذات الطابع العدائي. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية هي: توجيه الجهات الإعلامية بتثقيف الأسرة في مجال الوقاية من الجرائم الأسرية، كما أظهرت النتائج أن البرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية هي: الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الأسرية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية هي: التوعية حول خطورة الجريمة الأسرية حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.67) بناء على تقديرات المبحوثين، بينما احتلت المرتبة الأخيرة فقرة تخفيف مشاعر الحزن التي تظهر لدى الحالات التي تقوم بالجريمة الأسرية بمتوسط حسابي (4.42)، وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فقد تم تقديم عدد من التوصيات من أهمها: تشجيع الآباء على إتباع أساليب تنشئة جيدة وملائمة لأبنائهم إجتماعيًا (كالنمط الديمقراطي) ، توفير البرامج الاجتماعية للتوعية بخطورة الجريمة، تفعيل الدور الوقائي للأخصائي الاجتماعي من خلال زيادة مشاركتهم مع مؤسسات الدولة الأمنية لعلاج مرتكبي الجرائم الأسرية.

الكلمات المفتاحية: الإخصائي الإجتماعي، الجرائم الأسرية، الوازع الديني، الرقابة الوالدية.

The Role of the Social Worker in Reducing Family Crimes in Makkah Region

Abdulaziz Mesfer Muhammad Al-Hassan Al-Ghamdi* ,

Fayez Abdel-Qader Al-Majali.

Department of Sociology, Criminology Development, College of Social Sciences.

***Email: zenon2020z@gmail.com**

Abstract:

This study aimed to identify the role of the social worker in reducing family crimes in the Makkah region. Where the study sample consisted of (433) social workers, of whom (316) were specialists, and (117) were specialists. This study adopted the descriptive analytical approach, and the study questionnaire was designed based on previous studies and scientific research, and the study reached several results, the most important of which are: That the factor of weakness of religious belief came in the first place leading to the commission of family crimes in the Makkah region with an average score of (4.59), while the factor of taking revenge came in the last place with an average score of 3.27. Parenting over the family, drug addiction,, counterfeiting events Hostile films The results of the study also found that the preventive programs through which the social worker can reduce the commission of family crimes are: Directing the media to educate the family in the field of family crime prevention, and the results also showed that the treatment programs through which the social worker can reduce the commission of family crimes They are: Using the help of family crime program experts. The results of the study also showed that the proposed social specialist's roles towards the family in which family crimes occur are: Awareness about the seriousness of family crime, as this paragraph ranked first with an arithmetic average (4.67) b DONC on the respondents' estimates, While the last rank was occupied by a paragraph relieving feelings of sadness that appears in cases of family crime with an average arithmetic (4.42), and in light of the results of the study, a number of recommendations were presented, the most important of which are: Encouraging parents to adopt good and appropriate upbringing methods for their children socially (Such as the democratic pattern), providing social programs to raise awareness of the seriousness of the crime, activating the preventive role of the social worker by increasing their participation with state security institutions to treat family crime perpetrators

Keywords: social worker, family crime, religious insult, parental control.

المقدمة:

يؤدي الاخصائي الاجتماعي دور هام في مؤسسات الرعاية والتأهيل، من خلال ما يقوم به برامج إصلاحية تسعى إلى تأهيل النزلاء للعودة إلى المجتمع وتنمية أساليب التكيف والتوافق الاجتماعي وإصلاحه وإعادة تكوينه وتشكيله بعد انحرافه ليكون شخصاً سوياً فاعلاً في حياة نفسه وحياة مجتمعة عن طريق إكسابهم مهارات فنية ومهنية تساعدهم على التكيف داخل المؤسسات الإصلاحية اثناء قضاء فترة محكوميتهم لينخرطوا أناساً منتجين صالحين في مجتمعهم (غانم 2009م).

لذا فإن للأخصائي الاجتماعي دور ملموس نحو الأفراد التي مارست سلوكيات إجرامية أو قد تقوم بها. ويقع الدور الأبرز لما يقوم به الاخصائي الاجتماعي مع الأسرة، حيث أن التعامل معها يتطلب الإلمام بمهارات التواصل بطريقة مهنية تراعي الجوانب الشخصية والمكانة الأسرية والدور الذي يقوم به الفرد داخل الأسرة ، وملاحظة التعامل الوالدي إن كان يميل للسلطوية أم يميل إلى الديمقراطية، وهل تعيش الأسرة في جو من الحوار والتفاهم والتعاون والتكاتف فيما بينها، وبناء على ذلك فإن دور الأخصائي ليس محصوراً على التوجيه الأسري فقط أو لمجرد وضع برامج وقائية أو علاجية، بل أن مهنة الأخصائي الاجتماعي وما يقوم به من أدوار لها أكبر الأثر على توجيه الأسرة ذات الطابع السلوكي العدواني أو أحد أفرادها إلى الحد من تلك السلوكيات والمساعدة في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتنوع الجرائم الأسرية وتختلف في ظروفها ومسبباتها. حيث أن هناك 500 قضية تعنيف أسري العام 2017م، وبحسب احصائيات وزارة العدل فهناك 606 حالات عنف للمرأة والطفل داخل المحاكم؛ حيث سجلت منطقة مكة المكرمة أعلى نسبة تعنيف للمرأة عن باقي المناطق، بواقع 314 قضية، وبنسبة 69% من إجمالي قضايا العنف التي بلغت 459 حالة؛ منها 195 قضية لأجانب، و119 لمواطنين، كما استحوذت أيضاً على أعلى نسبة عنف للأطفال؛ إذ بلغ إجماليها 71 حالة. (الجمعية الوطنية لحقوق الانسان 2017 م). وبعض الأسر مصابة بحالة من التفكك نتيجة طلاق أو وفاة أو غياب رب الأسرة، وسجّلت منطقة الرياض أعلى نسبة في عدد القضايا؛ إذ بلغت 30.3 %، تلتها منطقة مكة المكرّمة 23.4 %، والمنطقة الشرقية 11.1 %، فيما راوحت نسبة بقية المناطق بين 1.3 و6.8 % (صحيفة الحياة 2018م). وحسب إحصائية وزارة العدل السعودية لعام 2018م فقد بلغ عدد القرارات الصادرة من المحكمة العليا 923

قضية جنائية و233 قضية حقوقية، وجزء كبير من الجرائم متعلقة بفرد من أفراد الأسرة سواء كانت قضية سرقة او تحرش أو قتل أو اغتصاب أو عنف أو سطو مسلح.(وزارة العدل 2018م). وبناء على العديد من التقارير والاحصاءات والتي تبيّن أن منطقة مكة المكرمة تعتبر من ضمن المناطق التي تكثر بها الجرائم، فإن هذه الدراسة تبحث عن الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي للحد من الجرائم الأسرية على وجه الخصوص من خلال عمله بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية، ومدى فعالية ذلك الدور وما البرامج الوقائية والعلاجية التي يمكنه بها أن يحد من تلك الجرائم وما العوامل المؤدية إلى ارتكابها.

وتكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور الاخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة؟

وعلى الاسئلة الفرعية التالية:

- ما العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة؟
- ما البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية ؟
- ما البرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية؟
- ما أدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية؟

أهمية الدراسة:

أولاً :الأهمية النظرية

1- لإكمال بعض الدراسات والبحوث التي اجريت في المؤسسات التي تعنى بمكافحة الجرائم.
2- للتعرف على الجرائم المرتكبة داخل الأسرة.
3- لإتاحة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للوقوف على واقع الجرائم الأسرية.
4- القاء الضوء بشكل دقيق على دور الاخصائي للحد من ارتكاب الجرائم الأسرية.

ثانياً :الأهمية التطبيقية

1- إرشاد الاخصائيين الاجتماعيين للعمل مع الأسر التي تحدث بها جرائم أسرية.
2- تقييم البرامج الوقائية والعلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية.

3- تقديم معلومات وبيانات ضرورية لصاحب اتخاذ القرار وذوي الاختصاص من الباحثين والدارسين.

أهداف الدراسة:

حددت الدراسة هدف رئيسي لها ومجموعة من الاهداف الفرعية:

الهدف الرئيسي: التعرف على دور الاخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة. وينطلق منه الاهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة؟
2- التعرف على البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية ؟
3- التعرف على البرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية؟
4- التعرف على أدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية؟

مصطلحات الدراسة:

الدور هو: نموذج يتركز حول الحقائق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين. يحدد دور الشخص في الموقف عن طريق مجموعة أفكار يقتنعها الآخرون لكي يعتنقها الشخص نفسه (خيري 2004م).

الاخصائي الاجتماعي هو: المختص الذي يساعد بعملية حل المشكلة حيث يقدم النصح، وأنشطة المساعدة الأخرى للعميل، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع خصوصاً فيما يتعلق بمشكلات العمل والمجتمع (الدخيل، 2006).

الجرائم الأسرية : هي السلوك العدواني العنيف وهو الاعتداء الذي يصدر من معتدي يملك نفوذاً ومالاً ومكانة ودوراً وسلطة أعلى من المعتدى عليه، وتربطهم علاقة زواجية أو دموية، حيث يخرج هذا الاعتداء عن الانسجام في العلاقة الأسرية والتوازن بميزان الأسرة، بحيث تعتمد الضحية على المعتدي مالياً ونفسياً واجتماعياً (العمر، 2010م).

النظريات المستخدمة للدراسة:

أولاً: نظرية النسق الاجتماعي:

هي التي تعنى بدراسة التنظيم كنسق ودراسة أجزاءه المعتمدة كلا على الآخر والنسق هو ما يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معا لإنجاز وظيفة محددة وقد

يكون بسيطا أو معقدا وقد عنى الكثير من العلماء بدراسة المجتمع باعتباره أنساق معتمدة وظيفيا على بعضها البعض وكان من أبرزهم تالكوت بارسونز الذي درس نسق الفعل باعتباره المسئول عن نشوء الأنساق الأخرى (الغريب،2009 م).

هناك مبادئ تشكل نظرية الأنساق الأسرية هي :

المبدأ الأول: أنه لا يمكن فهم الفرد بدون النظر إليه من خلال النسق الأسري كجزء من كل، وكيف يتفاعل هذا الجزء مع بقية الأجزاء.

المبدأ الثاني: أن الأسرة تحتاج نوعين من القواعد:

1- قواعد البناء: وهي التي تنظم أداء الوظائف اليومية للأسرة.

2- قواعد التغيير: وهي التي تسمح بالتكيف مع الظروف الجديدة.

المبدأ الثالث: أن تفاعل الأسرة مع مجتمع المدرسة ومع الأسرة الممتدة ومع الأصدقاء أمر أساسي لحياة الأسرة النووية حتى تصبح صحية ومتوازنة عن طريق التفاعل مع الآخرين خارج نطاق الأسرة النووية (Mary and Morning 2001).

ويرى الباحث الجدوى من استخدام هذه النظرية على هذه الدراسة في أن جميع أنظمة ومؤسسات المجتمع معتمدة على بعضها البعض مع وجود نوع من الاستقلالية، فالأسرة مثلا نسق مستقل إلى أنه يعتمد على أنساق أخرى لضمان استمراريته وتطوره فهو يعتمد على العديد من مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة والحي والمسجد والسوق..الخ، ونسق الأسرة يعتمد في حل أغلب مشكلاته ووضع الحلول للمعوقات التي تقف في طريق استمراره، على العديد من المؤسسات التأهيلية والإصلاحية والعقابية أيضاً.

ثانياً: نظرية الدور:

يرى بارسونز أن الدور هو: أفعال الشخص أثناء علاقاته مع الآخرين ضمن النظام الاجتماعى، وأن تقسيم العمل فى النظام الاجتماعى أدى إلى تعدد الأدوار وتباينها، وتكّون كل مجموعة من هذه الأدوار المتخصصة المترابطة نظاماً معيناً فى البناء الاجتماعي، وتكون هذه الأدوار مرتبطة وظيفياً وذات أهداف مشتركة (الجهني 2006م).

ويعتقد بارسونز أن الفرد يقوم فى إطار النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه بعدد من الأدوار الاجتماعية التى قد يكون بينها اختلاف وتعارض، ويحدث الصراع عند تعرض الأدوار واختلافها، ولا يخلو مجتمع عند بارسونز من معاناة أفراد من صراع الأدوار. ويسود التوتر والصراع في المجتمعات ذات التنظيمات البنائية الكبيرة المعقدة أكثر من المجتمعات

البسيطة والصغيرة، ويظهر الصراع فى الأدوار جلياً على شكل صراعات داخلية، أو إحباطات خارجية أو كليهما.(العزة 2015م)

وتعرف"هيلين برلمان" الدور بأنه: أنماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثرها بالمكانة التى يشغلها والوظائف التى يؤديها فى علاقته بشخص واحد أو أكثر(البراق 2010م). ويضيف (عطية 2004م) أن نظرية الدور تقدم إطاراً مناسباً فى بعض المواقف التى تساعد الاخصائى الاجتماعى على فهم الموقف الذى يعمل من خلاله، كما تساعد على القيام بكافة عمليات الممارسة المهنية من التحديد والتخطيط وتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها.

وتتكون نظرية الدور من مجموعة بناءات يتخذها المحللون للدور ميداناً لدراستهم للسلوك الواقعى فى الحياة، كما هو الظاهر في المواقف الاجتماعية الحقيقية المستمرة (كرم الله.2018م).

وتأتي أهمية اختيار هذه النظرية في التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي من خلال ممارسته لمهنته في المراكز والمؤسسات واللجان ودُور الرعاية والتأهيل الحكومية والأهلية والمراكز الاستشارية في مساعدة الأسرة في الحد من الجريمة بين أفرادها وتأثيرها على حياتهم الأسرية، حيث أن لذلك الدور الذي يقدمه الأخصائي الأثر السلبي والايجابي بناء على جودة أو تدني الخدمة التي قدمها لمرتكبي الجريمة.

ثالثاً : نظرية العلاج الاستراتيجي الأسري

النموذج الاستراتيجي الذي قدمه جاي هالي J.Haley أخصائي الاتصالات وهو من رواد حركة علاج الأسرة. والذي ركز على اضطراب وظائف العلاقات وأنماط الاتصالات داخل النظام الأسري الذي يحدث فيه المرض، ويؤكد على الأسلوب أكثر من تركيزه على النظرية وخاصة الفنيات التي أثبتت فعاليتها. (Rossen, 2003). وقد التمس كل من Haley و Madanes طريقة الإتحاد مع الأب والأم لتكوين هرمية جديدة وتغيير المثلث المشكل من قبل الوالدين والطفل، بقصد إحداث مثل هذه التوجيهات والتجارب والصفات.. الخ (آسية 2009م).

ويهدف العلاج الاستراتيجي الأسري إلى التركيز على إحداث تغيير في أنماط التفاعل بين أفراد الأسرة، وعلى المشاكل الحالية ، وكذلك التركيز على التغيرات في السلوك ، ويقوم المعالج بدور هام في العلاج الاستراتيجي منها:

- أنه يقرر كيف سيتم العلاج ويشمل ذلك:من هو الشخص الذي سيدعى لحضور الجلسات؟ ومن الذي سيبدأ أولاً بالحديث عن المشكلة؟ وكذلك ما هي التفاعلات التي سيتم تطبيقها؟
- يبقى المعالج خارج نطاق الأسرة ويتجنب التحدي المباشر لدفاعات الأسرة.
- يقوم المعالج بملاحظة تفاعلات الأسرة ومزاجها أكثر من اهتمامه بما يحصل في الجلسة، ثم يقوم بوضع افتراضات حول ما يتم جمعه من معلومات، ومن ثم يدير المعالج الجلسة وفقاً للافتراضات التي طورها وكذلك طريقة تفكيرهم بماذا يفعلون أو يقدمون لحصول التغيرات.
- يقوم المعالج هنا بخلق التغير من أجل حل المشاكل الحالية وذلك من خلال إعطاء تعليمات مباشرة وقد تشمل هذه التعليمات إخبار الأفراد ماذا عليهم أن يفعلوا بشكل مباشر، الاهتمام بحركة الجسم، وأوقات الصمت، أي الإهتمام بما يقول أو يفعل العميل، (كفافي 2009م).

وتأتي أهمية اختيار هذه النظرية في أنه لا يقتصر دور الاخصائي الاجتماعي على حل المشكلات الأسرية والحد من ارتكاب الجريمة داخل الأسرة فقط بل أن دوره كركن ثالث يمتد نحو المؤسسات الإصلاحية حيث هو حلقة الوصل بين العمل المؤسسي وما يقوم به هو وما يتم القيام به نحو مرتكب الجريمة أو العميل النزيل بالسجن أو الإصلاحية أو مركز التأهيل.

رابعاً : نظرية التقليد

خرج العالم الفرنس (جبريل تارد 1912م) بنظرية التقليد رداً على نظرية لمبروزو البيولوجية في تفسير الانحراف، حيث يرى (تارد) أن التقليد، هو: أساس تعلم السلوك، أيًّا كان هذا السلوك، فالانحراف لدى (تارد) ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى من خلال المحاكاة أو التقليد .(الطخيس 2014م).

يعتبر (تارد) من الذين أرجعوا الجريمة إلى عوامل يغلب عليها الطابع الاجتماعي وإن كان لا يضع اللوم كلية على البيئة والمجتمع، ولا ينفي مسؤولية الفرد الجنائية والأخلاقية عن أفعاله وأشار إلى أن ظروفه الاجتماعية البيئية، كالأحياء الفقيرة، والسجون وغيرها، تؤدي في أغلب الأحوال إلى الانخراط في الجريمة أو حتمية الانحراف والجنوح (السناري 2010م).

وتأتي أهمية استخدام هذه النظرية وتطبيقها على هذه الدراسة الى الكشف على الجرائم المرتكبة داخل الأسرة بدافع التقليد الذي تم رؤيته أو سماعه أو التفاعل مع أحداثه

مع أحد افراد الأسرة كنموذج تم تقليده في تلك السلوكيات ثم تقليدها مما أدى لارتكاب الجرائم، واتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي لوضع الحلول المناسبة لمواجهة تلك السلوكيات العدوانية التي تؤدي للجريمة من خلال التقليد الذي يقوم به بعض أفراد الأسرة.

خامساً: نظرية الاختلاط التفاضلي:

وضع عالم الاجتماع الأمريكي سذرلاند (Sutherland) سنة 1939م نظريته في تفسير السلوك الجانح التي أسماها (الاختلاط التفاضلي) والبعض يسميها المخالطة الفارقة، وتعد هذه النظرية أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح في مجال تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد.(المايز 2003م).

وترى نظرية الاختلاط التفاضلي أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بأفراد آخرين، وذلك بعملية تواصل أو عملية تفاعل اجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد، ويتم هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية، أو بلغة الإشارة أحياناً.(العمري 2002م).

ومؤدى نظرية الاختلاط التفاضلي أن السلوك الإجرامي مكتسب وليس موروثاً، ويحدث من خلال التعلم. فكما أن الفرد لا يستطيع أن يخترع آلة ميكانيكية دون أن يتلقى تدريباً فنياً يتعلق بهذا الأمر، فإن الفرد لا يندفع نحو السلوك الإجرامي طالما لم يتلق تدريباً على ارتكاب الجريمة. فالجريمة لا تخترع بصورة ذاتية من قبل الشخص بل تكتسب من خلال الاختلاط أو الاتصال بمجتمع الفاسدين، سواء اتخذ هذا الاتصال صورة شفوية أو من خلال اتخاذ المثال (البديوي 2008م).

وتأتي أهمية استخدام هذه النظرية على الدراسة الحالية أنها تحد من انتقال السلوكيات العدوانية عن طريق التواجد الجمعي للمجموعات التي ترتكب تلك السلوكيات المخالفة للقانون والتي يتم اكتسابها من خلال الممارسة مع تلك الجماعات ومن أهمها جماعة الأسرة، ويأتي أهمية عمل الاخصائي الاجتماعي في الحد من توسع تلك الجماعات العدوانية ومن ضمنها الأسرة، حيث أن تشكيل جماعة عدوانية داخل الأسرة سواء فردين أو أكثر هو مدعاة لتوسع النشاط العدواني ومحفز لانتشار تلك العادات السلوكية الإجرامية والتي بدورها تهدد الأمان الأسري والاستقرار داخلها، وما يقوم به الاخصائي الاجتماعي من دور فعّال للحد من انتشار تلك السلوكيات هو بطريقة غير

مباشرة يحد من اختلاط الأفراد الذين تنطلق منهم السلوكيات العدوانية والاجرامية داخل الأسرة، وانعكاس ذلك على البيئة خارج الأسرة.

سادساً: نظرية التعلم الاجتماعي

تشير نظرية التعلم الاجتماعي لبندورا Bandra (1925م) إلى أن الأفراد يتعلمون الكثير من الأشياء من خلال تفاعلهم الاجتماعي، ودون حاجة إلى تلقي معززات مباشرة على ذلك التعلم. كما أنهم قد يتعلمون الكثير من السلوكات دون ضرورة مرورهم بخبرة مباشرة، فنحن نكتسب الكثير من لاسلوكات من خلال ملاحظة سلوك الآخرين وقراءة المجلات ومشاهدة برامج التلفزيون. (أبو غزال 2015م).

ويلخص (باندورا) ما توصل إليه العلماء واتباع نظرية التعلم الاجتماعي من أن العنف يتم تعلمه من خلال مراقبة نموذج – ما – يساعد الفرد على اتباع سلوك العنف إذا ما أُتيحت له الفرصة لذلك في البيئة، حيث يقلد الطفل عنف النموذج (الاب، الأخ، ممثل مشهور،... إلخ) إذا ما راى النموذج يعزز في عنفه، حيث يقلد الطفل النموذج إذا كان شخصية مهمة بالنسبة له، وأنه مصدر تعزيز (سليمان 2008م).

لاحظ (باندورا) أن سلوك العنف يُقلد كأنموذج أو تقليد تبعاً لما يشاهده الأفراد الذين خضعوا للتجارب الميدانية، فقد قاموا بتقليد السلوك الذي لاحظوه خلال التجارب التي أجريت عليهم، ومن أشهر التجارب التي أجراها، تلك المرأة التي تقوم بضرب ورفس اللعبة، وبعد ملاحظة الأطفال لتلك التجربة قم الأطفال بتقليد السلوك العنيف نفسه مع الألعاب في غرفة التجارب (الوريكات 2014م).

والجرائم الأسرية وفق هذه النظرية هي: سلوكيات يتعلمها الفرد من الأشخاص الذين يحضون باحترامه وتقديره في المحيط الاجتماعي (الأسرة، الأصدقاء، المعلمون، الأقران)، بغض النظر عن طبيعة تفاعله الاجتماعي معهم، (وجهاً لوجه، أو من خلال وسائل الإعلام)، من خلال آليات التقليد والنمذجة (الزغول 2003م).

ويتم التعلم الاجتماعي للفرد لتلك السلوكيات الإجرامية من الأشخاص المهمين في محيطه الاجتماعي: كالأسرة أو جماعة الرفاق أو أصدقاء العمل أو المجتمع السكني للأسرة، حيث يقوم بالتعلم منها وتقليدها نتيجة للتعزيز، أو تجنباً للعقاب(القرالة 2018).

وتأتي أهمية هذه النظرية في هذه الدراسة أن ما يتم تعلمه داخل الأسرة من خلال التجربة أو التكرار أو الاعتياد مصدره تعلم اجتماعي ملاحظ ومشاهد من الأطفال نحو الوالدين باعتبارهما قدوة، وأن ما يقومان به من سلوكيات سواء إيجابية أو سلبية هي السلوكيات الصحيحة مما يُنشئ صورة ذهنية وافعال سلوكيه لأولئك الأطفال أن هذا

السوك مناسب للتجربة والتكرار أو الاعتياد عليه، فيقوم الأطفال مع استمرار نموهم الجسدي والعقلي والنفسي المتزامن من استمرار مشاهدة سلوكيات القدوة الوالدية العنيفة بالتأقلم مع تلك المشاهدات والأفعال فينتج تعلم اجتماعي مشابهة لتلك العدوانية التي قام بها النموذج الوالدي أو الشخصية ذات المكانة الأقوى داخل الأسرة .

سابعاً: تفسير التشريع الإسلامي للجريمة

من خلال التحليل الاحصائي لهذه الدراسة فقط اتضح من خلال نتائج محور العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم أن عامل "ضعف الوازع الديني" هو العامل الأول والذي حصل على المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.59) وبدرجة موافقة مرتفعة.حيث كانت درجة الموافقة بشدة لعدد (287) و درجة موافق (115) من عينة المبحوثين وهذا دليل إحصائي لعدد ونسبة من يقول من المبحوثين أن ضعف الوازع الديني هو العامل الأكثر والدافع الأكبر لارتكاب الجريمة، مما يجعل هذه الدراسة تأخذ في الحسبان ومن ضمن النظريات المفسرة لارتكاب الجرائم الأسرية نظرية توضح دور الشريعة الإسلامية في الحد من ارتكاب الجريمة سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويرجع ذلك لعدة مبررات لإيراد ذلك التفسير التشريعي للجريمة ومنها:

- أن الدراسة تم تطبيقها في مجتمع نسبة اعتناق الدين الإسلامي فيه 100 % ممن يحملون الجنسية السعودية من الإخصائيين الاجتماعيين، لأن من أهم شروط العمل بهذا العمل هو الديانة الإسلامية، وأن يكون مواطن وليس مقيم، بالإضافة إلى الشروط الأخرى المتعلقة بسلامة الفكر والتأهيل المهني النظري والتطبيقي.
- المملكة العربية السعودية بجميع مؤسساتها تخضع للتشريعات الإسلامية من أهم مصدرين للتشريع وهما (القران الكريم و السنة النبوية) وكذلك أنظمة الدولة بجميع الوزارات ومن ضمنها الوزارات المشرفة على مراكز ومؤسسات ولجان الرعاية والحماية والتأهيل التي تهتم بالفرد والأسرة، حيث يتم تطبيق التشريع الإسلامي وتعاليم الدين الإسلامية والحكم بالقضاء الشرعي المتوافق مع النظام القانوني بشكل كبير، ويخضع للأنظمة الحكومية التي تعامل الموظف والعميل لتلك الأنظمة.
- نجاح تطبيق الشريعة الإسلامية بالمجتمع السعودي لأساليب التربية والتوجيه والإرشاد والوقاية والعلاج والتأهيل بكافة المجالات وخاصة المجال الأسري كونه المجال الأهم التي تقوم عليه المجتمعات.

إن من أسباب نجاح "النظرية الإسلامية" في دراسة الجريمة ما يلي:

1- العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الإسلام ؛ ومحاولة تطبيقها على المجتمع الإنساني عموماً والمجتمع الإسلامي خصوصاً

2- المساواة بين جميع أفراد المجتمع أمام القضاة والشريعة في قضايا العقوبة والتأديب والتعويض.

3- العقوبة المشددة ضد المجرمين والمنحرفين ؛ مثل (القصاص، الدية، التعزير). (أبو عليان 2016م).

إن نصوص القرآن والسنة النبوية تحث البشرية جمعاء بصورة عامة والمسلمين بصورة خاصة بالابتعاد عن مواطن الانحراف والتهلكه كإجراء وقائي احترازي، وعندما لا يستجيب العقل أو الجسد فإن الاتجاه العلاجي بالتوبة والرجوع والاعتراف بالذنب والاقلاع عنه وعدم العودة إليه –إن لم يكن خطأ في حق الغير يستوجب العقوبة – مما يدل على سماحة الإسلام في ترك الفرصة لمن أخطأ أن يتلافى ما وقع فيه من خطأ، وإذا ما أصرت النفس البشرية على الخطأ وارتكاب المحظور والإصرار على ضرر الآخرين أو حتى الذات ، وما يقوم به الاخصائي الاجتماعي من دور ديني نحو الأسرة وأفرادها للحد من ارتكاب الجرائم الأسرية ما هو إلا تجسيد لذلك المفهوم التشريعي الإسلامي الذي يحفظ للمرء حقوقه وحياته وذاته وحمايته.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- دراسة (مصطفى 2015م) وهدفت الدراسة الى التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في رصد بعض حالات العنف الممارس من الوالدين نحو أبنائهم، وتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الابتدائية العاملين بقطاع التعليم بمدينة البيضاء والبالغ عددهم 260 وتم أخذ عينة عددها 60 وبنسبة يصل تمثيلها إلى ما مقداره 24% وأخذت العينة من 19 مدرسة ابتدائية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة: 1- أن الأخصائيين الاجتماعيين والذي تمثلت نسبتهم 42% يوافقون على أن للحالة الاقتصادية للأسرة دور في ممارسة العنف ضد الأبناء .2- أغلب المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 80 % يرون أن العنف يؤثر على التحصيل العلمي للتلاميذ. 3- أن أكثر أنواع العنف انتشارًا هما على التوالي

الجسدي ثم اللفظي وبنسبة متقاربة. 4- يعتقد غالبية الأخصائيين الاجتماعيين أن المستوي التعليمي للوالدين يزيد من ممارسة العنف ضد الأبناء.

- دراسة الحازمي (2016م) وهدفت الدراسة الى معرفة المتطلبات المهنية وعلاقتها بأداء الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية. حيث كان مجتمع وعينة الدراسة من جميع العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية بمهنة أخصائي اجتماعي وباحث اجتماعي، والبالغ عددهم (151) مفردة. استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، ، باستخدام منهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي الارتباطي، كما استخدم الاستبانة كأداة لدراسته. وكشفت نتائج الدراسة: 1- وجود علاقة طردية موجبة بين المتطلبات المهنية وأداء الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية. 2- أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المتطلبات المهنية القياسية للأخصائي الاجتماعي في دور الملاحظة الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.79 من5). 3- أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على واقع المتطلبات المهنية لدى الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية بمتوسط حسابي(3.30 من 5). 4- أن أفراد عينة الدراسة موافقون على توافر المتطلبات المهنية لأداء الأخصائي الاجتماعي وممارساته المهنية في دور الملاحظة الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.95 من 5).
- دراسة (الشهراني 2018م) وهدفت الى معرفة دور إدارة الخدمة الاجتماعية في تنمية الممارسات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين. واستخدم الباحث منهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتحصّل الباحث على (110) استبانة بياناتها مكتملة تمثل كامل مجتمع الدراسة. وكانت أهم النتائج: 1- أبرز أدوار إدارة الخدمة الاجتماعية في تنمية الممارسات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين تتمثل في الإسهام في إعداد البرامج التدريبية للعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية. 2- من أهم معوقات تنمية الممارسات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين تتمثل في التذمر من قلة الدورات التدريبية لدى بعض الأخصائيين الاجتماعيين. 3- ضرورة تزويد أماكن التدريب بالتقنيات الحديثة.
- دراسة (العقيلي 2019م) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاخصائي الاجتماعي في مجال الإصلاح الأسري، ودور مراكز الإصلاح الأسري في الحد من تفاقم المشكلات الأسرية. وتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحث على الاستبانة كأداة للدراسة. تكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين، في مراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (80). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: 1- أن أفراد عينة الدراسة موافقون

تماماً على دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الإصلاح الأسري، أبرزها تتمثل في : يدير النزاع الأسري بموضوعية وسرية، يسمع وجهة نظر أطراف النزاع، يبصر أطراف النزاع بالآثار المترتبة على النزاع، يساعد على تسوية الخلافات بين أطراف النزاع.
2-أن أفراد عينة الدراسة موافقون على معوقات تحد من عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال الإصلاح الاسري، أبرزها تتمثل في: ضعف الوعي بآثار المشكلات الزوجية على الابناء والمجتمع، عدم وعي الأسرة بأثر هذه المشكلات مستقبلاً، ونقص الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة لاجيا كاس (Ligia Kiss 2015) هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين انتشار العنف القائم في المجتمع وعنف الأزواج في محيط الأسرة، واثر السلوك العدواني للأزواج وارتكاب الجرائم ضد زوجاتهم. واعتمدت الدراسة على تحليل المضمون للبيانات الاجمالية كأداة لجمع البيانات عن عنف المجتمع من قسم الأمن في " ولاية ساباولو " كعينة للدراسة، إلى جانب تحليل تقرير منظمة الصحة العالمية (WHO) عن صحة المرأة وبيانات عن جرائم العنف الأسري، وكانت أهم نتائج الدراسة: 1- أكدت الدراسة العلاقة بين السلوك العدواني للأزواج خارج الأسرة وزيادة احتمالية ارتكابهم الجرائم ضد الزوجات. 2- أسفرت نتائج الدراسة عن ضرورة الأخذ بالتحليل متعدد المستويات عند دراسة العنف الأسري، وان تتم على المستوى الفردي بدراسة سلوك الشريك فقد يكون مؤشر قوياً لارتكاب الجرائم ضد الشريك الحميم .
- دراسة تام وآخرون (Tam et al. 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف على التدخلات التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في خفض العنف الموجه للزوجة في الصين. تكونت عينة الدراسة من (21) من الزوجات اللاتي تواجهن العنف من قِبل أزواجهن. اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة لجمع البيانات. تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي. أشارت النتائج إلى وجود العديد من الآثار السلبية المترتبة على مواجهة الزوجات للعنف من قِبل أزواجهن، كما أشارت النتائج إلى وجود دور فعال للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع العنف الموجه ضد الزوجات بالصين فهم يعملون كداعم ووسطاء خدمة ومعلمين وميسّرين ومنسقين ومستشارين.
- دراسة ويت وديار (Witt & Diaz, 2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاه الأخصائيين الاجتماعيين في مجال رعاية الأطفال تجاه النساء ضحايا العنف المنزلي في إنجلترا. وأجريت مقابلات شبه منظمة مع الأخصائيين الاجتماعيين في وكالة واحدة لحماية الطفل للتعرف على تصوراتهم واتجاهاتهم نحو العنف المنزلي، وطبيعته بين الجنسين، والآثار المترتبة على ممارستها. تكونت عينة الدراسة من (9) من

الأخصائيين الاجتماعين. تمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة كأداة لجمع البيانات. كما تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج إدراك الأخصائيين الاجتماعيين للتحديات التي يطرحها العنف المنزلي على الأمهات المعتدى عليهن من حيث القدرة على رعاية أطفالهن بأمان. ناقش المشاركون بإسهاب التأثير النفسي للإيذاء على النساء، وكيف يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على قدرة الأبوة والأمومة، من حيث انخفاض احترام الذات وعدم القدرة على إعطاء الأولوية لاحتياجات أطفالهم (أطفالهم).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- أنها سلطت الضوء على دور الاخصائي الاجتماعي في الحد من الجرائم الأسرية على وجه التحديد. حيث ان دور الاخصائي يغلب عليه التعاملات التربوية والاجتماعية للحد من المشكلات الأسرية بينما كان الدور ضعيفاً وبشكل محدود في التعاملات مع الجرائم الأسرية التي يرتكبها أحد أفراد الاسرة.
- كشف الجرائم الأكثر حدوثاً وانتشاراً داخل الأسرة وربط ذلك بالعوامل والدوافع لارتكابها وكيفية الحد من وقوعها وتعاون الأسرة مع الاخصائي الاجتماعي لمساعدتها في ذلك .
- تكشف العوامل التي قد تؤدي لارتكاب الجرائم داخل الأسرة من وجهة نظر الاخصائي الاجتماعي ودوره في مواجهة تلك العوامل .
- تسعى هذه الدراسة لتوضيح أهم البرامج الوقاية والعلاجية التي يمكن للأخصائي الاجتماعي القيام بها وتفعليها للحد من ارتكاب الجرائم داخل محيط الأسرة .
- تبصر الأخصائي بالأدوار الاجتماعية التي يمكنه القيام بها للحد من ارتكاب الجرائم بشكل عام بين أفراد المجتمع وبشكل خاص داخل محيط الأسرة .
- تكشف الجرائم الأسرية الأكثر انتشاراً في منطقة مكة المكرمة وتساهم مع الجهات الأمنية للكشف عن نوعية تلك الجرائم وللحد من تكرار وقوعها بناء على البيانات الإحصائية لكل محافظة تابع للمنطقة .
- تساهم في توجيه مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتي تهتم بالشأن الأسري الى اعداد الاخصائي الاجتماعي للحد من ارتكاب الجرائم الأسرية .

منهجيّة الدّراسة:

"اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وذلك من خلال الرّجوع إلى الأدب النّظريّ ذي العلاقة بموضوع الدّراسة الحاليّة، بالإضافة إلى تطوير إستبيان كأداة رئيسة؛ لجمع البيانات من عيّنة الدّراسة.

مجتمع الدّراسة:

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع الإخصائيين الاجتماعيين بمراكز الرعاية الاجتماعية والتأهيل ولجان التنمية الاجتماعية والجمعيات الأسرية الحكومية والأهلية بمنطقة مكة المكرمة، والبالغ عددهم (440) أخصائي.

عيّنة الدّراسة:

تمّ اختيار عيّنة الدراسة بالطّريقة القصدية البسيطة وبنحو (440) أخصائي اجتماعي، وقد تمّ توزيع (440) استبانة على أفراد عينة الدراسة، وأستردّ منها (433) إستبانة صالحة للتحليل الاحصائي، بما نسبته (98.40%) من مجموع الاستبانات الموزّعة، وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلميّ، والجداول التالية تبيّن توزيع أفراد عيّنة الدّراسة بحسب متغيّراتها الشخصية والوظيفية.

جدول رقم (1)

خصائص عيّنة الدّراسة حسب متغيّري الجنس وجهة العمل

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	316	%73.0
	أنثى	117	%27.0
	المجموع	433	%100
جهة العمل	حكومي	324	%74.8
	أهلي	109	%25.2
	المجموع	433	%100

جدول رقم (2)

خصائص عيِّنة الدّراسة حسب متغيّر المؤهل الدراسي

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	220	%50.0
	دبلوم بعد البكالوريوس	53	%12.2
	ماجستير	99	%22.9
	دكتوراه	61	%14.1
	المجموع	433	%100

جدول رقم (3)

خصائص عيِّنة الدّراسة حسب متغيّري العمر والحالة الاجتماعية

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
العمر	20-30 سنة	35	%8.1
	31-40 سنة	84	%19.4
	41 سنة فأكثر	314	%72.5
	المجموع	433	%100
الحالة الاجتماعية	أعزب	41	%9.5
	متزوج	374	%86.4
	مطلق	15	%3.5
	أرمل	3	%0.7
	المجموع	433	%100

جدول رقم (4)

خصائص عيِّنة الدّراسة حسب متغيّرات الدورات التدريبية وعددها والاستفادة منها

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
دورات تدريبية	نعم	285	%65.8
	لا	148	%34.2
	المجموع	433	%100
عدد الدورات التدريبية	لا يوجد	132	%30.5
	1-5 دورات	217	%50.1
	6-10 دورات	44	%10.2
	11 دورة فأكثر	40	%9.2
	المجموع	433	%100
الاستفادة من الدورات التدريبية	استفادة كبيرة	200	%46.2
	استفادة متوسطة	132	%30.5
	استفادة ضعيفة	23	%5.3
	لم استفد منها	78	%18.0
	المجموع	433	%100

جدول رقم (5)

خصائص عيِّنة الدّراسة حسب متغيّري الخبرة ومكان العمل

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
الخبرة	1-5 سنوات	60	%13.9
	6-10 سنوات	122	%28.2
	11 سنة فأكثر	251	%58.0
	المجموع	433	%100
مكان العمل	مكة المكرمة	163	%37.6
	جده	211	%48.7
	الطائف	15	%3.5
	القنفذة	8	%1.8
	الجموم	2	%0.5
	رابغ	2	%0.5
	الليث	5	%1.2

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
	خليص	2	%0.5
	أضم	15	%3.5
	الخرمة	2	%0.5
	المويه	1	%0.2
	ميسان	4	%0.9
	بحرة	3	%0.7
	المجموع	433	%100

جدول رقم (6)

خصائص عيّنة الدّراسة حسب متغيّر أنواع الجرائم

المتغيّر	المستوى	العدد	النسبة
أنواع الجرائم	القتل	8	%1.8
	السرقة	33	%7.6
	الاغتصاب	7	%1.6
	التحرش الجنسي	42	%9.7
	العنف الأسري	221	%51.0
	المخدرات	122	%28.2
	المجموع	433	%100

أداة الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدّراسة تمّ تطوير استبانة الدّراسة من خلال الرّجوع إلى الأدب النّظريّ والدّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة الحاليّة، حيث تضمّنت أدوات الدّراسة خمسة أقسام، كما يلي:

القسم الأوّل: عُني بالمتغيّرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتضمن (11) فقرة.

القسم الثَّانيّ: فعُني بالعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، وتضمن (13) فقرة.

القسم الثّالث: عُني بالبرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، وتضمن (10) فقرات.

القسم الرابع: عُني بالبرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، وتضمن (10) فقرات.

القسم الخامس: عُني بأدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية، وتضمن (11) فقرة.

وقد تمّت صياغة الإجابة عن فقرات هذه الأداة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكوّن من خمسة اختيارات، تتراوح بين (موافق بشدة، موافق، لا رأي، غير موافق، غير موافق بشدة) بوزن نسبي (5-1). والجدول الآتي يوضّح توزيع فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة.

جدول (7)

فقرات الاستبانة وتوزيعها على متغيّرات الدّراسة

المتغيرات	أسئلة الدّراسة	عدد أسئلة الدّراسة
العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الاسرية	(13-1)	13
البرامج الوقائية	(23-14)	10
البرامج العلاجية	(33-24)	10
أدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة	(44-34)	11
المجموع	(44-1)	44

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم إستخدام الصدق الظاهري وصدق البناء الداخلي كما يلي:

الصدق الظاهري:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والإختصاص من رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والسعودية بلغ عددهم (13) محكم، حيث طُلِب إليهم إبداء رأيهم حول شمولية الفقرات، وانتمائها للمجال ومناسبة الصياغة اللغوية ومدى وضوح الفقرات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مُناسبًا، وقد جاءت توصيات المحكمين بعدم حذف ولا فقرة، مع إعادة صياغة بعض الفقرات في أداة الدراسة.

صدق البناء الداخلي:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام صدق البناء الداخلي، حيث تم تطبيق الأداة على عينة إستطلاعية، تم اختيارها عشوائياً من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، بلغت(40) فرداً، ثُم تم حساب معامل الإرتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكلية على الأداة، والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول(8)

معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكلية على أداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.476**	16	.413*	31	.399*
2	.434*	17	.449*	32	.462*
3	.542**	18	.544**	33	.348*
4	.465*	19	.602**	34	.568**
5	.604**	20	.379*	35	.593**
6	.375*	21	.443*	36	.611**
7	.456*	22	.374*	37	.436*
8	.567**	23	.432*	38	.387*
9	.423*	24	.572**	39	.349*

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
10	.385*	25	.365*	40	.465*
11	.376*	26	.493*	41	.579**
12	.542**	27	.375*	42	.564**
13	.379*	28	.456*	43	.449*
14	.443*	29	.611**	44	.544**
15	.374*	30	.436*		

* تعني دالة عند مستوى($0.05\geq\alpha$)

** تعني دالة عند مستوى($0.01\geq\alpha$)

يتبين من الجدول (8) بأنه تحقق لأداة الدراسة مؤشرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.348-.611) وجميعها دالة احصائيا عند مستوى ($0.05\geq\alpha$).

ثبات الأداة:

جرى التأكد من ثبات أداة الدراسة بإستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ومعاملات التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون، والجدول رقم (9) يبين معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التجزئة النصفية لأبعاد أداة الدراسة.

جدول (9)

معامل الثبات كرونباخ ألفا ومعاملات التجزئة النصفية لأداة الدراسة

المقياس	معامل كرونباخ ألفا	معاملات التجزئة النصفية بمعادلة سبيرمان – براون
العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية	0.81	0.79
البرامج الوقائية	0.82	0.81
البرامج العلاجية	0.75	0.74
أدوار الأخصائي الاجتماعي	0.79	0.78
الدرجة الكُلية	0.79	0.78

نلاحظ من الجدول (9) أن معاملات الثبات لأبعاد أداة الدراسة تراوحت بين (0.75- 0.82)، كما يظهر الجدول نتائج معاملات التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون حيث تراوحت قيمها (0.74 – 0.81)، وتعتبر مثل هذه القيم مقبولة لأغراض البحث العلمي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في مراكز الرعاية الاجتماعية والتأهيل ولجان التنمية الاجتماعية والجمعيات الأسرية الحكومية والأهلية بمحافظات منطقة مكة المكرمة وعددها (17) محافظة.
- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال من شهر 7 لعام 2019 م حتى شهر 2 لعام 2020م

معيار الحُكم:

يتمّ الحكم على مستوى المتوسط الحسابي في أداة الدّراسة بالاعتماد على المعادلة الآتية:

أعلى قيمة – أقل قيمة / المستويات

= 5- 1 / 3 = 4/ 3 = 1.33

وبالتالّي فإنّ معيار الحكم كما يلي:

المتوسّط الحسابيّ	المستوى بالنّسبة للمتوسّط الحسابيّ
1-2.33	منخفض
2.34- 3.67	متوسط
3.68 فما فوق	مرتفع

إجرّاءات تطبيق الدّراسة:

1. تمّت مراجعة الأدب النّظريّ والدّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة.
2. تمّ تطوير أداة الدّراسة الّتي تكوّنت من متغيرات الدّراسة الرّئيسة.
3. تمّ أخذ الموافقات اللّازمة لتطبيق الدراسة.
4. تمّ توزيع الاستبانة على عيّنة الدّراسة، حيث تم توزيع (440) استبانه على الاخصائيين الاجتماعيين استردّ منها (433) بما نسبته (98.40%) من مجموع الاستبانات الموزّعة، وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلميّ.
5. تمّ جمع البيانات، وتفريغها في برنامج التّحليل الإحصائيّ (SPSS v.25) واستخراج النّتائج، ومناقشتها، والخروج بمجموعة من التّوصيات.

المعالجة الإحصائيّة:

للإجابة عن أسئلة الدّراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفيّ والتّحليليّ، وذلك باستخدام الرّزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (Statistical package For Social Sciences – SPSS 25)، من خلال الأساليب الاحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة.

عرض النّتائج ومناقشتها:

الإجابة عن أسئلة الدّراسة:

السّؤال الأوّل: ما العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، لتقديرات أفراد عينة الدراسة للعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، وذلك على مستوى كل فقرة والكُلّي والجدول (10) يوضّح نتائج ذلك:

جدول رقم (10)

الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين للعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة

التَّرتيب	الأبعاد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
6	الانحراف الأخلاقي	4.34	.75	مرتفعة
3	التنشئة الاجتماعية الخاطئة	4.48	.68	مرتفعة
4	ضعف الرقابة الوالدية على الأسرة	4.41	.67	مرتفعة
12	الحفاظ على شرف العائلة	3.59	1.01	متوسطة
5	إدمان المخدرات	4.37	.85	مرتفعة
1	ضعف الوازع الديني	4.59	.69	مرتفعة
10	الخيانة الزوجية	3.77	.97	مرتفعة
9	تقليد أحداث الأفلام ذات الطابع العدائي	3.84	.95	مرتفعة
2	أصدقاء السوء	4.51	.72	مرتفعة
7	الاضطرابات النفسية	4.27	.76	مرتفعة
13	الأخذ بالثأر	3.27	.99	متوسطة
11	تدني الحالة المادية للأسرة	3.68	1.02	مرتفعة
8	البيئة السكنية التي تعيش فيها الأسرة	3.97	.91	مرتفعة
-	الكُلّي	4.08	.44	مرتفعة

يبـيّن الجـدول (10)أنّ المتوسّـطات الحـسابيّة لتقـديرات المبحـوثين للعوامـل المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.08) وانحراف معياريّ (.44)، وعلى مستوى الفقرات

فقد احتلّت فقرة "ضُعف الوازع الديني" المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.59) وبدرجة موافقة مرتفعة ، في حين جاءت فقرة "الأخذ بالثأر" في المرتبة الأخيرة، بمتوسّط حسابيّ بلغ (3.27) وبدرجة موافقة متوسّطة .

السّؤال الثَّانيّ: ما البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، لتقديرات المبحوثين للبرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، وذلك على مستوى كل فقرة والمستوى الكُلّي والجدول (11) يوضّح نتائج ذلك:

جدول رقم (11)

الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين للبرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية

التَّرتيب	الأبعاد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
3	تنظيم برامج توعية للأسرة حول الوقاية من الجرائم الأسرية	4.64	.58	مرتفعة
1	توجيه الجهات الإعلامية بتثقيف الأسرة في مجال الوقاية من الجرائم الأسرية	4.70	.52	مرتفعة
7	التعاون مع أئمة المساجد لإعداد برامج لتقوية الوازع الديني حول الوقاية من الجرائم الأسرية	4.59	.60	مرتفعة
2	إعداد برامج إرشادية بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حول الوقاية من الجرائم الأسرية	4.64	.57	مرتفعة
5	تنظيم بعض الندوات في المدارس والجامعات للوقاية من الجرائم الأسرية	4.63	.65	مرتفعة
6	التنسيق بين مؤسسات المجتمع العاملة في مجال الأسرة للوقاية من الجريمة	4.60	.59	مرتفعة
8	تطبيق الأساليب الحديثة في مراكز العلاج الارشادي حول الوقاية من الجرائم الأسرية	4.55	.69	مرتفعة

التَّرتيب	الأبعاد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
9	إرشاد الأسرة للمشاركة في برامج التوعية التي تقام في المؤسسات الإصلاحية	4.48	.67	مرتفعة
4	توعية أفراد الأسرة بالعوامل المؤدية إلى جنوح بعض أفرادها	4.63	.55	مرتفعة
10	تزويد الأسرة بالكتب والمجلات والمصادر التوعوية للحد من الجرائم الأسرية	4.10	.95	مرتفعة
-	الكُلّي	4.56	.45	مرتفعة

" يبيّن الجدول رقم (11)أنَّ المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات المبحوثين للبرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.56) وانحراف معياريّ (0.45)، وعلى مستوى الفقرات فقد احتلّت فقرة " توجيه الجهات الإعلامية بتثقيف الأسرة في مجال الوقاية من الجرائم الأسرية" المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.70) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة "تزويد الأسرة بالكتب والمجلات والمصادر التوعوية للحد من الجرائم الأسرية"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.10) وبدرجة موافقة مرتفعة.

السّؤال الثَّالث: ما البرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، لتقديرات المبحوثين للبرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، وذلك على مستوى كل فقرة والمستوى الكُلّي والجدول (12) يوضّح نتائج ذلك:

جدول رقم (12)

الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين للبرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية

التَّرتيب	الأبعاد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	لدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
7	عقد مقابلات مع مرتكبي الجرائم الأسرية	4.33	.79	مرتفعة
5	تدريب مرتكبي الجرائم الأسرية على العمل الجماعي	4.43	.74	مرتفعة
1	الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الأسرية	4.59	.62	مرتفعة
6	مشاركة مرتكبي الجرائم في وضع الخطة العلاجية	4.35	.78	مرتفعة
8	مساعدة أسرة مرتكب الجريمة في اختيار أصدقائه	4.22	.82	مرتفعة
9	القيام بمقابلات مشتركة بين مرتكب الجريمة وأسرته	4.12	.87	مرتفعة
10	تنفيذ مقابلات جماعية لمرتكبي الجرائم المتشابهة	3.71	1.16	مرتفعة
3	تعديل الاتجاهات السلبية لمرتكب الجرائم الأسرية	4.52	.58	مرتفعة
4	مشاركة الأسرة في تعديل سلوك مرتكب الجرائم الأسرية	4.51	.60	مرتفعة
2	مساعدة الأسرة على إشباع احتياجاتها الاجتماعية	4.53	.64	مرتفعة
-	الكُلّي	4.33	.51	مرتفعة

" يبـيّن الجـدول (12)أنّ المتوسّـطات الحـسابيّة لتقـديرات المبحـوثين للبـرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.33) وانحراف معياريّ (0.51)، وعلى مستوى الفقرات فقد احتلّت فقرة " الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الأسرية" المرتبة الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.59) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة " تنفيذ مقابلات جماعية لمرتكبي الجرائم المتشابهة"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (3.71) وبدرجة موافقة مرتفعة.

السّؤال الرابع: ما أدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، لتقديرات المبحوثين لأدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية، وذلك على مستوى كل فقرة والمستوى الكُلّي والجدول (15) يوضّح نتائج ذلك:

جدول رقم (13)

الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات المبحوثين لأدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية

التَّرتيب	الأبعاد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدّرجة بالنّسبة للمتوسّط
5	التواصل المباشر مع أسرة مرتكب الجرائم الأسرية	4.51	.65	مرتفعة
6	إقامة علاقات مهنية جيدة مع اسرة مرتكب الجرائم الأسرية	4.46	.67	مرتفعة
8	تطبيق نظريات العلاج الارشادي على أفراد الأسرة	4.45	.68	مرتفعة
9	التعامل مع الحالات الاسرية التي تقوم بالجريمة	4.42	.63	مرتفعة
7	إدارة جلسات العلاج الإرشادي مع أفراد الأسرة	4.45	.66	مرتفعة
10	تخفيف مشاعر الحزن التي تظهر لدى الحالات التي تقوم بالجريمة الأسرية	4.42	.70	مرتفعة
4	توفير المناخ الملائم للحالات المرتبطة بمراكز العلاج الإرشادي	4.52	.58	مرتفعة
3	العمل المشترك مع الأخصائيين الاجتماعيين لعلاج مرتكبي الجرائم الأسرية	4.57	.59	مرتفعة
1	التوعية حول خطورة الجريمة الأسرية	4.67	.54	مرتفعة
2	متابعة الحالات بعد انتهاء جلسات العلاج الإرشادي	4.63	.54	مرتفعة
11	التواصل هاتفياً مع الأسرة لتوجيهها في حالات ارتكاب أي جريمة أسرية	4.38	.79	مرتفعة
-	الكُلّي	4.50	.44	مرتفعة

" يبيّن الجدول (13)أنّ المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات المبحوثين لأدوار الاخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية، جاءت على المستوى الكُلّي بدرجة مرتفعة، بمتوسّط حسابيّ (4.50) وانحراف معياريّ (0.44)، وعلى مستوى الفقرات فقد احتلّت فقرة " التوعية حول خطورة الجريمة الأسرية" المرتبة

الأوّلى، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.67) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة " التواصل هاتفياً مع الأسرة لتوجيهها في حالات ارتكاب أي جريمة أسرية"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (4.38) وبدرجة موافقة مرتفعة.

توصيات الدراسة:

بالاعتماد على ما توصلت إليهِ الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1. تشجيع الأسرة على التعاون والتكاتف فيما بين أفرادها، ونبذ السلوكيات الخاطئة للحد من السلوك العدواني الذي قد يؤدي لارتكاب الجرائم.
2. إرشاد الأسرة بالابتعاد عن استخدام أسلوب العنف الجسدي واللفظي، والتوبيخ والاحتقار والاستهزاء حتى لايتولد لدى أفرادها نوع من ردود الفعل السلوكية من جراء التعاملات العنيفة التي تعرضوا لها سواء لفظية أو جسدية أو نفسية.
3. تشجيع الآباء على إتباع أساليب تنشئة جيدة وملائمة لأبنائهم اجتماعيا (كالنمط الديمقراطي) وذلك لأثر التنشئة الاجتماعية الواضح في تقليل نسبة ارتكاب الجريمة.
4. حث الآباء على دورهم في الرقابة الوالدية على الأسرة للحفاظ على الانضباط الأسري وعدم مخالفة الأنظمة داخلها أو خارجها.
5. توفير برامج اجتماعية متخصصة لدعم الأسر المعرضة لارتكاب أحد افرادها للجريمة.
6. تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع حالات السلوك العدواني ومرتكبي الجرائم بشكل عام والجرائم الأسرية بشكل خاص.
7. ربط المؤسسات ذات العلاقة بالتعامل مع مرتكبي الجرائم بالعمل مع الأخصائيين الاجتماعيين كونهم مؤهلين لذلك فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي لمن لديه دوافع لارتكاب الجريمة أو قام بارتكابها.
8. الحاق الأخصائيين الاجتماعيين بالدورات التدريبية في مجال الجريمة والسلوك العدواني والعنف لرفع الجانب المعرفي والمهاري والتطبيقي، وطريقة التعامل مع المجرمين والمنحرفين والأحداث.
9. إعداد دليل خاص لتعامل الأخصائي الاجتماعي مع المجرمين ومرتكبي السلوك العدواني والمنحرفين ومدمن المخدرات وفق طرق نظرية وعلمية.

المصادر المراجع العربية:

- أبو عليان. بسام محمد (2016م). الانحراف الاجتماعي والجريمة، جامعة الأقصى، ط3.
- أبو غزال. معاوية محمود (2015م). علم النفس العام، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2.
- البديوي. فؤاد عبدالكريم (2008م). التفكك الأسري وعلاقته بارتكاب جرائم المخدرات: دراسة وصفية لنزلاء سجون منطقة الجوف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- البراق.آمنة عبده(2010م). حاجات البالغين من مجهولي النسب بعد خروجهم من المؤسسات الإيوائية للأيتام ودور الخدمة الاجتماعية في اشباعها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الجهني. عبدالعزيز حمدي (2006م) الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. الرياض.
- الحازمي. طلال كرمان (2016م). المتطلبات المهنية وعلاقتها بأداء الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- خيري. محمد (2004م) قاموس علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة. ط1.
- الدخيل. عبدالعزيز عبدالله (2006م). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن.ط 1.
- الزغول. عماد (2003م) نظريات التعلم، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1.
- سليمان.سناء محمد (2008م). مشكلة العنف والعدوان، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
- السناري. بسمة عبدالله (2010م). جرائم النساء. العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب المرأة الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.
- الشهراني.عبدالله محمد (2018م). دور إدارة الخدمة الاجتماعية في تنمية الممارسات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الطخيس، ابراهيم عبدالرحمن (2014م). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، الرياض، مطابع التقنية، ط3.

- العزة. سعيد حسني (2015م). الارشاد الأسري ونظرياته وأساليبه العلاجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط5.
- عطية. السيد عبدالحميد (2004م). نظريات ونماذج تطبيقية في طريقة العمل مع الجماعات، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1.
- العقيلي. ماجد زياد (2019م). الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال الإصلاح الأسري: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- علي. زكي بابكر (2015م). دور الاخصائي الاجتماعي في الوحدات العسكرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- العمر. معن خليل (2010م). علم اجتماع العنف، دار الشروق، عمان، ط1.
- العمري. صالح محمد (2002م). العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.
- غانم. عبدالله عبدالغني (2009م) برامج المؤسسات الإصلاحية، مذكرات غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الغريب. عبد العزيز علي (2009م) نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية، الطبعة الأولى. الرياض.
- القرالة. سلطان عودة (2018م) الأدوار المستجدة للمسجد والكنيسة للحد من التطرف والجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر رجال الدين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- كرم الله. عطا آدم عطية (2018م). دور الاخصائي الاجتماعي الطبي في تطبيق أساليب الممارسة العامة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- كفافي. علاء الدين (2009م) علم النفس الأسري، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1.
- المايز. محمد عبدالله (2003م). اتجاهات الأحداث في المؤسسات الإصلاحية نحو العاملين بها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- مصطفى. عبدالكريم علي (2015م). دور الأخصائي الاجتماعي في رصد بعض حالات العنف الممارس من الوالدين نحو أبنائهم، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- الوريكات.عايد عواد (2014م). علم النفس الجنائي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1.

المراجع الأجنبية:

Ligia Kiss (2015) The link between community - based violence and intimate partner violence: the effect of crime and male aggression on intimate partner violence against women, published at Springer.com.

Mary Rose Lambi and Morning Debbie Daniels (2001) Family Counseling for Children with Special Needs, Book for Parents, Teachers, and Specialists, Qebaa Publishing and Printing House, Cairo.

Strategic Family Therapy ،Rosen, K(2003)Hecker, L., and Wetcher, J. (eds)An Introduction to Marriage and Family Therapy .The Haworth Clinical Practice Press. An Imprint of The Haworth.

Tam, D., Schleicher, K., Kwok,S., Thurston,W. & Dawson, M. (2016). Social work interventions on intimate partner violence against women in China. Journal of Social Wor,

Witt, L & Diaz,C. (2018). Social workers' attitudes towards female victims of domestic violence: A study in one English local authority. Child & Family Social Work, 24, 209-217.

مواقع الكترونية:

1- موقع www. nshr.org.sa الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

2- موقع www.moj.gov.sa وزارة العدل السعودية

3- موقع www.alhayat.com صحيفة الحياة الإلكترونية